

دراسة: اغتيال 338 أستاذا ومحاضراً جامعياً عراقياً خلال سنة

(2008/5/19)

العرب اليوم

أكدت دراسة علمية حول وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية أن العنف ضد الأساتذة والحريات الأكاديمية في العراق بعد إحتلاله أعاق بشكل كبير الحريات الأكاديمية. ووثقت الدراسة التي أعدها معهد الدراسات الإستراتيجية في العراق إغتيال نحو 338 أستاذاً ومحاضراً جامعياً منذ نيسان 2003 وحتى نفس الشهر من العام 2004 مع إختفاء 75 أستاذاً جامعياً لا يزال مصيرهم مجهولاً.

وقالت الدراسة التي قُدمت في حلقة دراسية نظمها مركز القدس للدراسات السياسية مساء أول من أمس بمشاركة عدد من خبراء الدراسات الاجتماعية في الأردن والعراق, ان هناك تدنيا في الميزانية المخصصة للتعليم العالي.

وأكدت انه "يوجد تسييس للجامعات في العراق, حيث انه وبعد العام 2003 تحركت المجموعات السياسية المسلحة والمليشيات إلى ممارسة نفوذها في الجامعات".

وذكرت انه جرى جراء ذلك إعادة صياغة العلاقة بين الطلبة من جهة والجامعات من جهة أخرى باتجاه هيمنة الطلبة من خلال تمثيلهم الحقيقي أو المزعوم لجماعات سياسية مهيمنة وبالتالي أصبحت هناك فرصة اكبر لهم للتدخل سواء في الأمور الإدارية أو الأكاديمية في الجامعات وفرض توجهاتهم بالقوة الأمر الذي اثر على سير العملية الأكاديمية.

وخلصت الدراسة الى أنه وبعد إحتلال العراق من قبل قوات الولايات المتحدة الأمريكية في ربيع العام 2003, زاد الطلب على الدراسات الاجتماعية في العراق, فيما كانت تواجه هذه الدراسات في سنوات سابقة نوعاً من الإهمال لصالح العلوم التطبيقية.

وأكدت ان هذه العلوم تأثرت بالأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في الدولة العراقية منذ نشأتها, كما أنها تحددت بوضعية الدولة وسياساتها وبقيت مرتبطة بقيم المجتمع والدولة في العراق منذ تأسيسها.

وأضافت ان الدولة في العراق لعبت وما تزال تلعب دوراً أساسياً في إنشاء وتمويل ومقررات وتوجهات مؤسسات التعليم العالي بعامه, وعمل وتوجهات الكليات والمعاهد المختصة بالعلوم الاجتماعية, وان هذا الدور المركزي للدولة يفسر إلى حد كبير نجاحات وإخفاقات أو تقلبات مسار تطور العلوم الاجتماعية.

وأوضحت "ان أولويات الدولة تركزت على تطور العلوم التطبيقية مما ساعد على تطويرها بسرعة أكبر من تطور أقسام العلوم الاجتماعية".

وفيما يتعلق بموقف الدولة الأيدلوجي, قالت الدراسة ان ما تنسم به العلوم الاجتماعية بتماس مباشر مع الواقع السياسي والفكري والتاريخي والاقتصادي والاجتماعي وتقاطعها مع التيارات الأيدلوجية السائدة من قومية وإسلامية واشتراكية وماركسية, جعل من هذه "العلوم عرضة للشبهات".

وذكرت ان هناك "صعوبة" في الوصول إلى المعلومات الرسمية عموماً في العراق وان هذا الأمر لم يتغير بعد العام 2003 بل ربما "ازداد سوءاً" حيث فرض السلوك الأمني الارتياحي للدولة نفسها على مدى عقود و"نقل عدواه" حتى إلى المؤسسات غير الرسمية.

وأشارت الى انه وبعد العام 2003 حدث تحول في الاقتصاد العراقي من اقتصاد شمولي إلى انفتاح جزئي على اقتصاد السوق, واقترن ذلك بتحول العراق إلى بؤرة سياسية عالمية اوجدت طلباً هائلاً على الدراسات النظرية والميدانية لهذا البلد سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً وثقافياً.

كما خلقت - وفق الدراسة - طلباً على المترجمين والإعلاميين والباحثين الميدانيين, موضحة أن الدول التي تملك وجوداً عسكرياً في العراق بالإضافة الى دول المنطقة والهيئات والمنظمات الدولية وتلك غير الحكومية "تنشد الدراسات والتقارير, مما أدى الى تزايد الطلب على منتجات سوق المعرفة".

الباحث بمركز الدراسات الإستراتيجية الدكتور حيدر سعيد قال إن هذه الدراسة تعتبر أول تقييم لحالة العلوم الاجتماعية في العراق, مشيراً إلى أن العمل بالدراسة بدأ في "أسوأ عام مر في تاريخ العراق", أي بعد تفجر أحداث العنف الطائفية نتيجة تفجيرات سامراء عام 2006 .

وأوضح "أظهرت الدراسة أننا متلقون لنظريات العلوم الاجتماعية ولسنا صانعون لها, كما أنها أكدت أن وضعية العلوم الاجتماعية تتحدد بسياسات الدولة.